مخطط التقسيم المكاني والمخاطر المحدقة بشرقي فِناء المسجد الأقصى المبارك

ورقة مقدّمة لندوة "المسجد الأقصى الواقع والمآلات"

التي يقيمها ملتقى القدس الثقافي

مركز هيا الثقافي– عمان، 2016/5/2

زياد ابحيص*

تهدف هذه الورقة إلى محاولة تشخيص الأخطار المحدقة بالمسجد الأقصى المبارك، واستقراء التطور الممكن لها، وذلك من خلال مسارين أساسيين: الأول هو قراءة تطور الأحداث على مدى أكثر من 10 سنواتٍ مضت صعدت خلالها فكرة بناء المعبد (الهيكل) اليهودي في مكان المسجد الأقصى المبارك إلى واجهة الاهتمام الاجتماعي والسياسي الصهيوني بعد أن كانت فكرةً هامشية، أما المسار الثاني فيركّز على قراءة المخططات المعلنة وتتبع تطورها، بشكلٍ يسمح في بناء صورةٍ موضوعية حول حقيقة هذه التهديدات وطبيعتها، ويتمكن بالتالي من اقتراح الحلول الممكنة لها، مع محاولة التركيز والبعد عن الإسهاب.

أولاً: تطور الأهداف الصهيونية تجاه المسجد الأقصى المبارك:

أ. من الحلم ببناء المعبد إلى استراتيجية التقسيم:

يشكل "جبل المعبد"، أو "هارهابيت" كما يسمى بالعبرية، المركز الروحي للعالم بنظر مختلف مجموعات يهود العالم[1]، تخالفهم في ذلك فرقة السامرية التي تحدد مركز القداسة في جبل جرزيم في نابلس، وهذا ما يجعل تاريخ اليهودية القديمة متعلقاً بفكرة بناء المعبد أو خرابه بحسب الرواية التوراتية، وأدى إلى انعكاس تلك الأحداث في الأعياد اليهودية الممارسة بين يهود العالم حتى يومنا هذا.

أما المعبد بحد ذاته فتبني التوراة عنه صوراً متناقضة بين بنائه الأول وبنائه الثاني، وما يزال مكان بنائه محل خلافٍ بين المؤمنين به، خصوصاً وأن الحفريات الآثارية المكثفة في المنطقة لم

---

* **باحث متخصص في شؤون القدس والمسجد الأقصى.**

[1] أنظر مثلاً إلى الرسالة المختصرة التي وجهها الحاخام حاييم رايخمان من معهد المعبد، المؤسسة الصهيونية المركزية ضمن جماعات المعبد، إلى الجمهور اليهودي وللزوار عموماً لدعوتهم إلى اقتحام المسجد الأقصى المبارك، أو يسميه هو "الصعود إلى جبل المعبد": http://www.templeinstitute.org/aliya-guide-to-the-temple-mount.pdf.

تجد أي أثرٍ يمكن الاستدلال منه على أي من البنائَين اللذين تصفهما التوراة[2]، إلا أن الصهيونية تمكنت من إيجاد تصوّرٍ مجسمٍ له، وأعادت بناء نموذجٍ له ضمن سياق استحداث الهوية والرواية التاريخية لليهود الذي استطاعت من خلاله بناء مشروعها، وهذا المجسّم المعروض اليوم في "متحف إسرائيل" غربي القدس، المتحف الرسمي للدولة الصهيونية، يصوّر المعبد وكأنه كان قائماً على كامل مساحة المسجد الأقصى المبارك تقريباً، وفي مكانه:

الصورة (1): مجسم المعبد الثاني المعروض في متحف إسرائيل غربي القدس[3]

وهذه المقدمة توضّح أن سقف التصورات الصهيونية تجاه المسجد الأقصى المبارك هو إزالته من الوجود كاملاً، بكامل مساحته وأبنيته، وبناء المعبد على أنقاضه، تحقيقاً لمقولة تقديس "جبل المعبد" بأكمله، رغم أن كثيراً من جماعات المعبد الحالية تركز على إخفاء هذا المفهوم، وإبراز خطابٍ حقوقي يتحدث عن مجرّد "حرية اليهود في جبل المعبد"[4]. في واقع الأمر يمكن القول إن هذا السقف يمثل الحلم بالنسبة للجماعات المؤمنة به، والتي ستسمى في هذه الورقة "جماعات المعبد"، إلا أنها

---

[2] رائف نجم، **الحفريات الآثارية في القدس**، (عمان: جمعية الدراسات العربية، 2009)، ص264-265.

[3] وقد بدأت مبادرة بناء هذا المجسم كمبادرة فردية من هانز كروش Hans Kroch مالك فندق هولي لاند Holy Land عام 1962، وتم بناؤه بإشراف آفي يوناه Avi-Yonah أستاذ الآثار في الجامعة العبرية، واكتمل بناؤه وبدأ عرضه للجمهور عام 1966، وقد طلب متحف إسرائيل نقله ليعرض ضمن المقتنيات القومية، وتم ذلك بالفعل عام 2006، أنظر:
http://www.english.imjnet.org.il/page_1382

[4] أنظر رسالة الحاخام حاييم رايخمان أعلاه، أو الخطاب الذي تقدمه حركة هاليبا "حركة حرية اليهود في جبل المعبد" الذي تقدّمه لجمهورها على موقعها الإلكتروني:
http://li-ba.org/?lang=En

تدرك كما تدرك البيئة السياسية الحاضنة لها بأن تحقيق هذا الحلم صعب وبعيد المنال، ولذلك تبنت سياسةً تدريجيةً تجاهه تبدأ من الحدود الدنيا وتطوّر في سقوف مطالبها بشكلٍ متدرّج، وباتت هذه الاستراتيجية تُعرف باستراتيجية التقسيم، نسبةً إلى سقف مطالبها الحالي، لكن هذا لا يعني بحال أن أهدافها تنتهي عنده، وسيأتي توضيح هذه الاستراتيجية لاحقاً.

ب. الصعود السياسي لجماعات المعبد:

أسهم في فرض فكرة التدرّج الصعود التدريجي لنفوذ هذه الجماعات مع تزايد التوجه الاجتماعي الإسرائيلي نحو اليمين عبر عقودٍ متتالية، بشكلٍ رفع مكانة التيار القومي–الديني الصهيوني من مجرّد معارضٍ دائم إلى شريكٍ في حكم الدولة في منتصف سبعينات القرن العشرين حتى الاستفراد في تشكيل حكوماتها منذ عام 2002 حتى يومنا هذا، ما منح "جماعات المعبد" احتضاناً سياسياً متتالياً مكَّنهم من اكتساب شرعيةٍ سياسية بعد أن كان مجرّد وجودهم محرّماً في نظر التيار القومي–العلماني اليساري لما يراه فيهم من خطر على مصالح الدولة الصهيونية.

بحلول ثمانينات القرن الماضي بات أنصار جماعات المعبد قادرين على تسجيل الجمعيات وإعلان أجندتهم بشكلٍ معلن، حتى وصلوا اليوم إلى تكوين ائتلافٍ لنحو 20 جمعية تابعة لهم[5] تتكامل مع بعضها في توزيع منظمٍ للأدوار بين المطالبة وتنظيم الزيارات وتسويق فكرة المعبد معرفياً وثقافياً إلى تنفيذ الحفريات تحت المسجد الأقصى وبناء مراكز تهويدية في محيطه، ورسموا مسار تطور نفوذهم السياسي إذ تمكنوا عام 2003 من إيصال أول نائبين منتميين لهم إلى الكنيست، وازدادت تلك الكتلة تدريجياً إلى 3 أعضاء في انتخابات 2006، فـ 7 أعضاء في انتخابات 2009 وصولاً إلى 13 عضواً في انتخابات 2013، و13 عضواً في انتخابات 2015 [6]، وتمكنوا لاحقاً من التقدم إلى تمثيل أنفسهم في حكومة نتنياهو الثالثة المُشكّلة عام 2013 بوزيرين تقلدوا 4 حقائب وزارية، ومع تشكيل حكومة نتنياهو الرابعة والحالية عام 2015 استحوذوا على ربع مقاعد الحكومة إذ حصلوا على 8 حقائب وزارية من أصل 32 حقيبة، وعلى مقعدٍ في الحكومة المصغرة "الكابينيت" عبر وزيرة العدل أيليت شاكيد، وهو النفوذ السياسي الأكبر الذي يعرفونه في تاريخ الدولة الصهيونية

---

[5] تطور عمل هذا الائتلاف دعا جمعية عير عميم اليسارية الإسرائيلية إلى عقد يوم دراسي كامل حول تلك المؤسسات وأنشطتها انعقد في 2013/6/2، ونشرت أعماله في 2013/6/10. أنظر:
محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014) ص247.

[6] تم تحديد أعضاء هذه الكتلة بناء على مواقفهم الأيديولوجية وسلوكهم السياسي تجاه المسجد الأقصى بناء على رصد الباحث، وهم لا يعلنون عن أنفسهم ككتلة عضوية متماسكة، وإن كانوا يمارسون ذلك بالفعل، ويشكلون كتلة عابرة للأحزاب، وقد بات هذا الرصد أسهل وأكثر وضوحاً مع دخول مرحلة النقاش العلني لمسألة "إلغاء السيادة الأردنية" على المسجد في لجنة الداخلية والأمن بدءاً من شهر 2014/2.
لتشكيلة الحكومة الإسرائيلية أنظر: http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp.

منذ تأسيسها، ما يفسر الصعود غير المسبوق لأجندة المعبد إلى واجهة الأهداف السياسية للدولة الصهيونية، إذ لم تعد تلك الأجندة مقتصرة على بعض النشطاء والجمعيات أو حتى النواب.

ج. المسجد الأقصى 2016: من التقسيم الزماني إلى التقسيم المكاني:

مع صعود أجندة المعبد سياسياً واجتماعياً وجد أتباعها أنفسهم أمام حقيقةٍ تقول إن المسجد الأقصى ما زال يحتفظ بهويته الإسلامية الخالصة رغم عقود الاحتلال، بل إن معالمه التاريخية ما تزال يد الترميم والرعاية تمتد إليها فلا تسمح بالتعويل على الزمن والإهمال وما يمكن أن يحدثاه في المسجد، ما جعل الشُّقة بين الواقع وبين الحلم الذي يحملونه بعيدة، فبلوروا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مستعينين بالدفعة السياسية الكبرى التي منحها لهم اقتحام أريئيل شارون للمسجد الأقصى المبارك، رؤيتهم المرحلية التي تهدف إلى محاولة نقل هوية المسجد الأقصى المبارك من خانة المقدّس الإسلامي الخالص، إلى خانة المقدّس المشترك بين المسلمين واليهود من خلال عملية نزاعٍ ومغالبة طويلة الأمد، وشكّل التقسيم الزماني مدخلها الأسهل، إذ أنه لا يتطلب إحداث تغييراتٍ في الحيّز المكاني للمسجد، بل يتطلب إحداث تغييراتٍ جذريةٍ في إجراءات الأمن من حوله وتسهيلات الدخول والخروج.

لتحقيق ذلك، لجأت جماعات المعبد إلى تحركٍ محدودٍ ومنظم أمام المحاكم حتى انتزعت عام 2003 قراراً يسمح بدخول اليهود إلى المسجد الأقصى، وعام 2005 قراراً يسمح بدخولهم كجماعات "في غير وقت صلاة المسلمين"، مدخلةً بذلك تعديلاً جوهرياً على قواعد الدخول إلى المسجد الأقصى المبارك، ولتفصح المحكمة لأول مرة عن مخطط التقسيم الزماني بقرارٍ معلن، وانتقلت جماعات المعبد لاحقاً لاستخدام نفوذها البرلماني والحكومي المتواصل لتغيير إجراءات الدخول إلى المسجد[7].

ومع مرور 13 عاماً على بدء محاولة فرض التقسيم الزماني، يمكن اختصار منهجيته بمسارين متوازيين: تعزيز وتكثيف اقتحامات المتطرفين اليهود، والتضييق على دخول المصلين المسلمين وصولاً إلى عزله وإغلاقه التام عند الرغبة، وبات من الممكن تصنيف المراحل التي مرّ بها إلى[8]:

---

[7] للمزيد حول هذا المسار القانوني أنظر:

هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2014/8/1-2015/8/1**، التقرير التاسع، (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2015)، ص 59-60.

[8] تم وضع هذا التصنيف اعتماداً على دراسة اليوميات والاتجاهات بين أعوام 2005-2016، أنظر سلسلة تقارير "عين على الأقصى" التي تصدرها مؤسسة القدس الدولية لتوثيق واستقراء أوضاع المسجد الأقصى بشكلٍ سنوي، التقارير من التقرير رقم 1 (صادر عام 2006)، وحتى تقرير رقم 9 صادر عام 2015.

1. مرحلة إثبات الوجود اليهودي 2003–2013:

ويقصد بها تكريس قدرة اليهود على دخول المسجد بشكلٍ دائمٍ ومستمر دون أن يكون ذلك محلّ اعتراض، أي "تطبيع دخول اليهود للمسجد" بلغةٍ أخرى، فقد كانت محاولة دخولهم سبباً في مواجهات انتهت بمجزرة الأقصى عام 1990، كما كان دخول شارون بحرسه سبباً مباشراً لاندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، إلا أن الاقتحام المتكرر والمتتالي وتهيئة الأرضية له بالتضييق على وصول المسلمين إلى المسجد وحتى منعهم أدت إلى تقدمٍ كبير في تحقيق هذا الهدف، وباتت أصوات الاعتراض على الاقتحامات اليومية خافتة، بينما تتركز المواجهات في الأعياد ومحاولات إغلاق المسجد في وجه المسلمين.

2. مرحلة التقسيم الزماني الجزئي 2013–2015:

وتركّز جهد الدولة الصهيونية وجماعات المعبد في هذه الفترة على تحقيق تقاسم الساعات اليومية، بإغلاق المسجد أمام المصلين المسلمين بين الشروق وأذان الظهر، مع توسيع مساحة الأنشطة المسموحة لليهود من عقد قرانٍ وأداء طقوسٍ وتساهلٍ في دخول المتدينين والسماح بدخول المجندين بالزي العسكري إلى المسجد، بمقابل التضييق أكثر على حركة دخول المصلين وعلى حركة الرباط ومحاولة فرض إغلاقات عامة للمسجد في مناسبات متكررة.

3. مرحلة التقسيم الزماني التام 2015– مستمر:

ويتركّز الجهد هنا على رفع السقف نحو فكرة التساوي: مقابل كل ساعةٍ للمسلمين هناك ساعة لليهود، مقابل كل عيدٍ للمسلمين يدخلون فيه منفردين للمسجد هناك عيد لليهود يصبح فيه المسجد حكراً لهم، وقد انطلقت انتفاضة القدس عام 2015 بعد محاولتين لفرض الإغلاق التام للمسجد في أعياد رأس السنة اليهودية والعرش اليهودي أيام 13–2015/9/15، و27–2015/9/30 على التوالي. وقد عمدَت السلطات الإسرائيلية في هذه المرحلة إلى محاولة ضرب جهود دعم المصلين المسلمين في المسجد الأقصى بشكلٍ بنيوي فأعلنت سلطات الاحتلال في 2014/9/3 حظر مؤسسة عمارة الأقصى التي كانت ترعى حركة المرابطات، ثم أعلن في 2015/1/13 حظر مؤسسات أبطال الأقصى، ومسلمات من أجل الأقصى، والفجر للثقافة والأدب التي أسستها الحركة الإسلامية لتحل محل عمارة الأقصى في رعاية حركة الرباط، وصولاً إلى إعلان المرابطين والمرابطات تنظيماً محظوراً في 2015/9/9، وحتى إلى حظر الحركة الإسلامية بأسرها في 2015/11/17 لوقف دورها في رعاية طوق الحماية البشري من حول المسجد الاقصى المبارك.

ومع اعتقاد جماعات المعبد والحكومة الإسرائيلية التي تمثلهم وتحتضنهم بأن الانتهاء من فرض التقسيم المكاني بات وشيكاً، وبأن الظرف الإقليمي والدولي بات ناضجاً للانتقال للسقف التالي، وأمام الصعود غير المسبوق لجماعات المعبد، فقد باتت تتوجه بشكلٍ أكثر وضوحاً وجلاءً نحو الصعود إلى السقف التالي وهو التقسيم المكاني، فتعمد رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو تجديد إعلان إغلاق مقبرة باب الرحمة شرقي المسجد في 2015/9/3، محاولاً الإيحاء بأن التقسيم الزماني قد تم، وأن السقف التالي هو التقسيم المكاني مبتدئاً بالجزء الشرقي من صحن المسجد الأقصى، والذي تشكل مقبرة باب الرحمة حدّه الخارجي من جهة السور.

ثانياً: مخططات وخطوات التقسيم المكاني:

1. محاولة بلدية الاحتلال إعلان صحن المسجد "ساحاتٍ عامة":

جاء الإعلان الضمني عن نوايا التقسيم المكاني للمسجد الأقصى متزامناً تقريباً مع الإفصاح الضمني عن نوايا التقسيم المكاني، إذ نشرت اللجنة المكلفة بإعداد مخطط القدس الهيكلي لعام 2020، والذي يشكل الخطة العمرانية للمدينة كما ينبغي أن تكون في ذلك التاريخ، وتشكل كذلك الخطة المركزية لتهويدها، نشرت في عام 2004 التقرير رقم 4 الذي شكّل النسخة شبه النهائية من هذا المخطط، والذي تضمن الخارطة التالية التي توضح رؤية المخططين الصهاينة لطبيعة أجزاء البلدة القديمة، ويظهر فيه تركهم لفناء المسجد دون تصنيف، واعتبارهم بأن المصلى القبلي والمتحف الإسلامي وقبة الصخرة هي وحدها المقدسات الإسلامية في المسجد[9]:

الخارطة (1): تصنيف تقرير 4 لمخطط القدس الهيكلي 2020 لوضع أجزاء البلدة القديمة

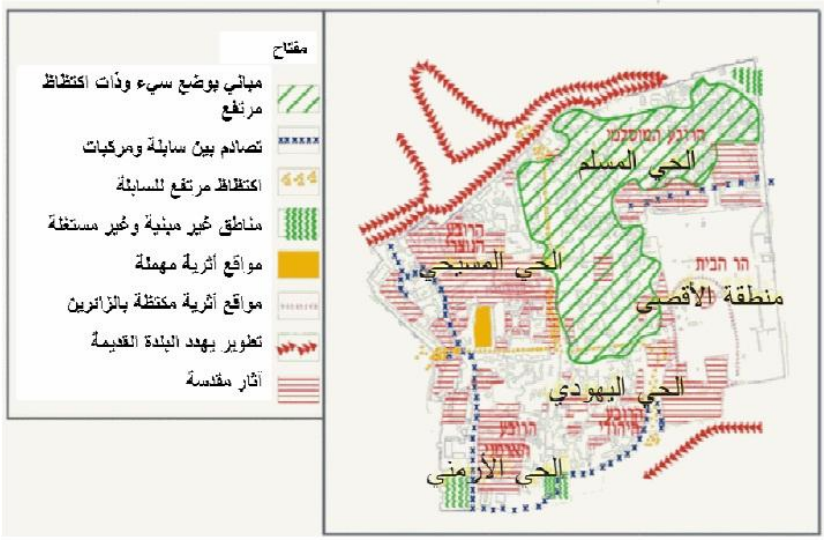

[9] الخطة الهيكلية المحلية أورشليم القدس 2000، التقرير رقم 4، آب 2004، ترجمة غير رسمية صادرة عن الائتلاف من أجل القدس، الفصل الثالث (البلدة القديمة)، ص10، منشور في:
http://www.pcc-jer.org/arabic/Publication/jerusalem_master_plan/CHAP7.pdf

2. التركيز على الجزء الشرقي من فناء المسجد الأقصى في المسار المعتمد لاقتحامات المتطرفين اليهود:

يشكل معهد المعبد المؤسسة المعرفية والثقافية المركزية ضمن ائتلاف مؤسسات المعبد، وهي التي تنتج المحتوى المعرفي لمختلف أنشطته، وقد وضع المعهد بعد عام 2010 مساراً مقترحاً لاقتحامات اليهود للمسجد، يراعي بنظره اعتبارات "الطهارة" واعتبارات عدم تحديد موقع ما يسمى بـ"قدس الأقداس"، فانتهى بوضع مسارٍ مربّع يأخذ المقتحمين من باب المغاربة إلى المنطقة الشرقية للمسجد ومن ثم يستكمل دورةً كاملة حول دِكّة الصخرة، وقد اكتسب هذا المسار دفعةً بالتزام الوزير المتطرف يوري أريئيل به خلال توليه حقيبة الإسكان عام 2013 ومن ثم الزراعة عام 2015، مع قضاء معظم وقت المقتحمين في الجزء الشرقي من الساحات لبُعدها عن المصلين والمرابطين وعن تركز حرّاس المسجد كذلك، واختلقوا ادّعاءً جديداً تجاه الركام المحتجز فيها بأنه "أتربة مقدّسة" تعود إلى عهد المعبد الثاني.

الخارطة (2): مسار الاقتحامات اليهودية الذي وضعه معهد المعبد[10]

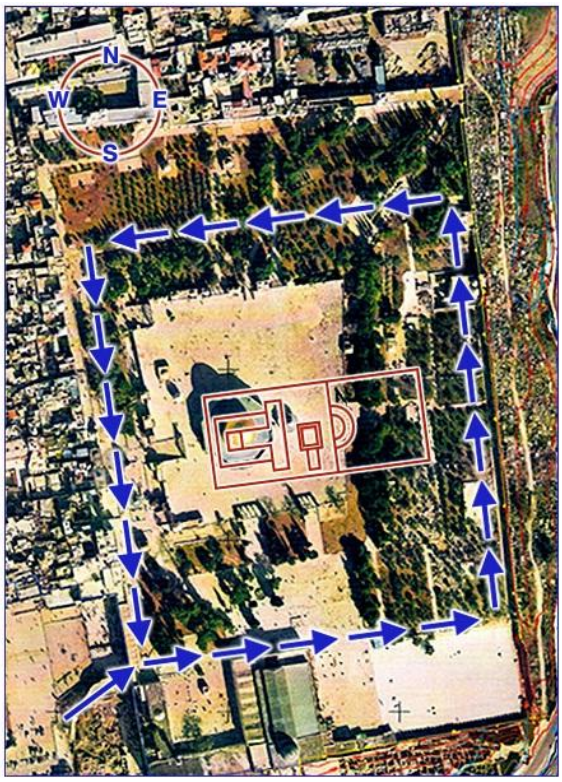

[10] أنظر الموقع الرسمي لمعهد المعبد The Temple Institute:
http://www.templeinstitute.org/birds_eye.htm

3. مشروع الليكود لاقتطاع الجزء الشرقي من صحن المسجد الأقصى:

مع التقدّم في سقوف التقسيم الزماني للأقصى، تقدّم تيار القيادة اليهودية داخل حزب الليكود الحاكم والتي يقودها نائب رئيس الكنيست في حينه الحاخام موشيه فيغلين في 2013/10/11، بمخطط إلى وزير الأديان يشمل التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، والأسس التي يجب أن تلتزمها في إدارته وزارة الأديان الإسرائيلية، وأفصح المخطط صراحة لأول مرة عن خطة للتقسيم المكاني للمسجد تتركز في الجزء الشرقي منه، ويستهدف المخطط تحديد مساحتين لصلاة اليهود شرقي المسجد: الأولى باللون الأخضر وتخصص للصلوات الفردية لليهود، والثانية باللون الأحمر وتخصص للصلوات الجماعية[11].

الخارطة (3): مقترح التقسيم المكاني الذي قدّمه حزب الليكود لوزير الأديان الإسرائيلي عام 2013

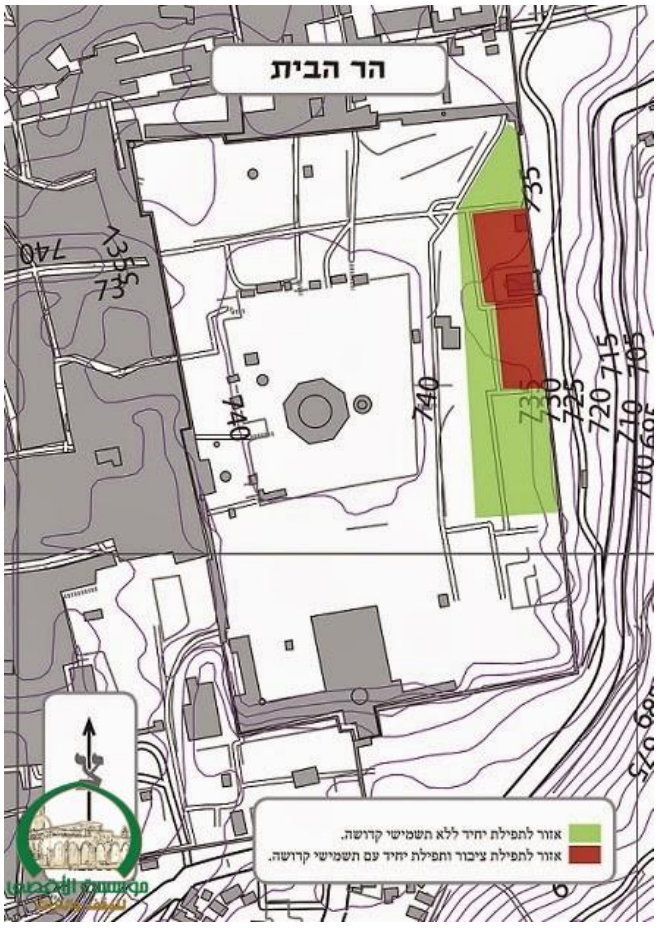

[11] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث:
http://www.iaqsa.com/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D9%88%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7/

ويمكن أن تُقرأ العناصر التالية في التركيز على الجزء الشرقي من فناء المسجد:

1. التعويل على بعده عن التركز السكاني المقدسي في البلدة القديمة، والتعويل على إمكانية طرح مشروع لاحق بفتح باب الرحمة لدخول اليهود من أسوار البلدة القديمة مباشرة.
2. البناء على القيمة الدينية المدعاة لباب الرحمة، والمسى "البوابة الذهبية" في التراث التوراتي، ومحاكاة معتقد بعد الطوائف بالعصر الألفي السعيد المبتدئ من دخول المسيح إلى القدس منه في آخر الزمان.
3. محاولة استثمار غياب التواجد الإسلامي في المنطقة نتيجة تراكم الردم فيها منذ عام 2000 ومنع سلطات الاحتلال إخراجه من المسجد.
4. الاستفادة من بعده عن تركز الأبنية الإسلامية داخل المسجد، ما يسمح بصناعة مشهد الهوية اليهودية بسهولة.

4. مشروع جمعية يشاي لبناء كنيس في الجزء الشرقي من صحن المسجد الأقصى المبارك:

شكلت يشاي أحدث الجمعيات المرخصة لصالح جماعات المعبد، وهي تعلن صراحةً أن هدفها المركزي هو بناء كنيس يهودي داخل المسجد الأقصى المبارك، وهي بذلك تشكل انعكاساً عملياً للتشخيص بأن الفرصة باتت مواتية لفرض التقسيم المكاني، وقد نشرت يشاي تصوراً أولياً لبناء كنيس في الساحات الشرقية للأقصى بشكلٍ متزامنٍ مع تأسيسها في شهر 2013/8.

الصورة (2): الرسم الافتراضي المسرّب لمخطط بناء جمعية يشاي لبناء كنيس يهودي في الجزء الجنوبي الشرقي من صحن المسجد الأقصى

5. مشروع جمعية يشاي لتسجيل صحن المسجد في سجل الأملاك "الطابو" الإسرائيلي:

في 2015/1/13، وللمضي قدماً وبشكلٍ عملي في تأهيل فناء المسجد الأقصى للبناء والتطوير بصفته "ساحاتٍ عامة"، وبناءً على ما مهّد له مخطط القدس الهيكلي 2020، تقدّمت جمعية يشاي بطلبٍ لتسجيل ساحات المسجد الأقصى المبارك في الطابو الإسرائيلي كملكيةٍ إسرائيلية عامة[12]، وهو مؤشر على توفر خطة عملية لدى جماعات المعبد للمضي قدُماً بهذا الخيار.

6. مشروع اقتطاع الجهة الجنوبية الغربية من صحن المسجد بما فيها من الأبنية:

لا يشكل الجزء الشرقي من المسجد المنطقة الوحيدة المستهدفة بالتقسيم المكاني، إذ يشترك معه في ذلك الجزء الجنوبي الغربي من فناء المسجد، والذي يطل على باب المغاربة مباشرةً ويطل على ساحة صلاة اليهود المقابلة لحائط البراق، ويرتبط "مشروع شارانسكي Sharansky Plan" لبناء توسعةٍ مرتفعة لتلك الساحات[13] بفكرة تسهيل دخول أعدادٍ كبيرة من اليهود إلى هذا الجزء من المسجد بتقريب ساحات صلاة اليهود إلى باب المغاربة، إذ من المخطط أن تبنى التوسعة على ارتفاع 8 أمتار وبعرض 81 متراً لتصل حتى الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد[14].

الصورة (3): مخطط شارانسكي لتوسعة ساحة صلاة اليهود لتقترب من باب المغاربة

[12] الجزيرة نت، 2015/1/14، منشور في: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/1/13/%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D9%83%D8%A3%D8%B1%D8%B6-%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

[13] Haaretz, 14/5/2013.

[14] Ibid.

في 2014/4/7 أعادت يشاي التأكيد على تطلع جماعات المعبد إلى الجزء الجنوبي الغربي من فناء الأقصى، إذ أرسلت أرسلت رسالة لرئيس الوزراء للمطالبة بمصادرة الجزء الجنوبي الغربي من الأقصى بما في ذلك الأجزاء المسقوفة، وتطويرها لتصبح كنيساً مخصصاً لليهود.

الخارطة (4): نسخة من الخارطة المرفقة برسالة حاخامي جمعية يشاي لرئيس الوزراء نتنياهو للمطالبة بتخصيص الجزء الجنوبي الغربي من الاقصى ككنيس لليهود

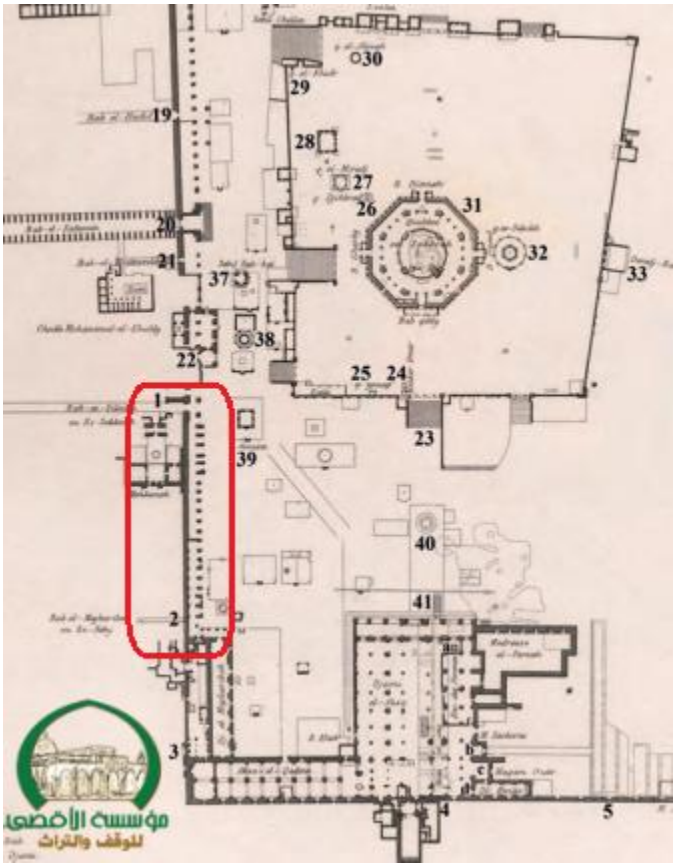

استنتاجات وتوصيات:

استنتاجات:

1. يُستهدف المسجد الأقصى اليوم باستراتيجيةٍ تدريجية، تنظر إلى التقسيم الزماني والمكاني بوصفها خطواتٍ لتحقيق هدفٍ أكبر، ولا تشكل سقوفاً نهائياً للمطالبة.

2. تقدّمَ الاحتلال خطواتٍ أساسية في فرض التقسيم الزماني على المسجد، وإن لم يحققه بشكلٍ تامٍ كما يطمح حتى كتابة هذه السطور، إلا أنه يتطلع إلى فرضه مع الزمن واستمرار المحاولة للانتقال قريباً إلى سقف التقسيم المكاني للمسجد.
3. يدلّ توالي طرح مخططات التقسيم المكاني، وفحوى المخططات المطروحة، وتخصيص جماعات المعبد لجمعيةٍ جديدة متخصصةٍ في تطبيقها إلى أن سقف التهديد القريب المحدق بالأقصى يتعلق باقتطاع جزءٍ من فنائه، وتخصيصه لصلاة اليهود على مدار الساعة.
4. يشكّل الجزء الشرقي من فناء المسجد الأقصى نقطة التركيز الأولى لمخططات التقسيم الزمكاني، في محاولةٍ للبناء على نقاط الضعف الكامنة فيه من احتجاز الردم فيه ومنع إخراجه، وإطلالته المباشرة على سور البلدة القديمة وإمكانية تأمين دخول اليهود إليه.
5. لا تنحصر أطماع التقسيم المكاني في الجزء الشرقي من الأقصى، وإن كانت تضعه محلّ أولوية، إذ تدل مخططات البناء ومشروعات التقسيم الأولية إلى وجود خطرٍ مشابه على الجزء الجنوبي الغربي من فناء المسجد، وهذا يتوافق مع أسلوب عمل جماعات المعبد بفتح مختلف الخيارات أمامها ضمن مساعيها التدريجية لتغيير هوية المسجد.

توصيات:

1. لا بد من تكثيف قراءة المخططات الصهيونية ومتابعتها بجهدٍ علمي وإعلامي لا يسمح بتحقيقها تقدماً حسماً بعيداً عن الرصد العلمي والإعلامي.
2. مقترحٌ إلى الحكومة الاردنية بصياغةٍ عاجلةٍ لمشروع تأهيلٍ للجزء الشرقي من فناء المسجد، ووضعه كمطلبٍ عاجل أمام اليونيسكو والرأي العام والمطالبة الفورية لتنفيذه، لقطع الطريق على إمكانية اقتطاع هذا الجزء لصالح المتطرفين اليهود.
3. السعي إلى إعادة افتتاح أقسامٍ للأوقاف تتخذ من مبنى باب الرحمة مقراً لها، وبالأخص كرسي الإمام الغزالي الذي افتتح هناك منذ سنوات، ونَشر ما يتعلق بعرقلة الاحتلال لذلك في شتى المؤسسات الدولية والمنابر الإعلامية.
4. توفير الصوتيات والتجهيزات التي تسهل توافد المصلين على الجزء الشرقي من فناء المسجد على مدار العام، بشكلٍ يقطع الطريق على إمكانية استفراد المتطرفين اليهود به.
5. إن تشعب مخططات التهويد، واستهداف أكثر من جزءٍ من المسجد بالتقسيم الزماني، والاحتضان الحكومي غير المسبوق لأجندة المعبد وجماعاته، يفرض تحدياً غير مسبوق على الأمة الإسلامية، وعلى الأردن الذي يتولى أمانة الحق الإسلامي في إدارة المسجد ورعايته والوصاية عليه، وهو **يحتّم تبني استراتيجيةٍ وطنيةٍ أردنيةٍ شاملةٍ للدفاع عن**

المسجد الأقصى، تستشرف الأخطار، وتقرأ الإمكانات ونقاط القوة والضعف، وتسعى إلى تعزيز تلك الإمكانات بالجهد الشعبي الأردني والفلسطيني والعربي والإسلامي، وبمظلة تأييدٍ رسميةٍ تشكل نوعاً من الدعم والتعزيز للموقف الأردني في ضوء ميزان القوى المختل لصالح المحتل الصهيوني.

والله ولي التوفيق

2016/5/2